تحميلها أكثر من طاقتها، لبعض الوقت، والعودة للتصعيد ثانية...)

أما في مذكرتنا للقيادة الموحدة في تشرين ثانٍ /١٩٨٨ فقد حسمنا بما يكفي وشرحنا بما يكفي (الشكل العصياني الملائم للواقع الفلسطيني : العصيان المحدود المتقطع، والذي يعني التقطيع في مظهر الإضراب الجماهيري الشامل من ناحية زمنية، بما يصاحبه من فعاليات عصيانية، واقتراحنا هو: إضراب جماهيري عام لمدة أسبوع او اقل قليلا او أكثر قليلا، ثم مزاولة العمل لأسبوع أو أكثر قليلا، يتخلله فعاليات نضالية دائمة، لنعود ثانية لإضرابنا الشامل لأسبوع وهلمجرا...)

لم يتوقف الحوار الحزبي أو الحوار مع القوى الأخرى، دون المساس بما هو مشترك: تواصل الانتفاضة وقيادتها وضخ المزيد من الطاقات فيها، رغم ما كنا نتعرض له وسوانا من اعتقالات واسعة.

يجوز الزعم أن الانتفاضة انتقلت من التحركات الشعبية الواسعة والمظاهر العصيانية المتناثرة إلى العصيان الجزئي المتقطع منذ نيسان/٨٨ بما يعادل طبعة جديدة للعصيان والانتفاضة، أي فلسفة العصيان والانتفاضة، والتعبير الذي ابتكرناه حينذاك كان (تبييء الانتفاضة وتبييء الفكر) بما ينسجم مع كلمات الحكيم (إلباس النظرية عقالاً وكوفية).

وفي الشهور التالية أعادت الانتفاضة إنتاج نفسها مرتقية إلى درجات جديدة في السلم، بما حدا المجلس الوطني الفلسطيني لعقد الدورة ١٩ في تشرين أول/١٩٨٨ التي توجت بإعلان الاستقلال، ولكنها أيضاً اعترفت بالقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ اللذين تحفظت عليهما الجبهة في الخارج ورفضهما تماماً بيان صدر عن الجبهة في الداخل، الذي نظر لقرارات الدورة ١٩ «غطاءً لتمرير الشروط الأمريكية – الإسرائيلية، وما عجز عنه شولتز في شق الطريق لعربة المشروع الأمريكي الإجهاضي للانتفاضة والنضال الوطني».

ونشأ هنا خلاف داخلي بين القوى المنتفضة، كما بعض التباين بين قيادة الجبهة في الداخل وقيادة الجبهة في الخارج... وفي اجتماع ضيق مع مسؤول الداخل قال (لن يبقى من بيان الدورة ١٩ سوى القرار ٢٤٢، كشرط أمريكي ونذير شؤم على الانتفاضة والشعب وتضحياته).

وتعاظمت مخاوف قيادة الجبهة في الداخل من أن بعض القيادات الفلسطينية ذاهبة إلى خط سياسي تدميري للانتفاضة وروحها تحت عنوان «الاستثمار السياسي» دون الالتفات بما يكفي